السفير العماني د.صالح الخروصي مقدماً واجب العزاء (قاسم باشا)

السفير الإماراتي د.مطر النيادي يسجل كلمة في سجل التعازي بوفاة بابا الڤاتيكان

أكدوا أن فرنسيس الأول من أبرز الشخصيات الدينية الشجاعة

سفراء وديبلوماسيون قدموا التعازي: بابا الڤاتيكان ترك إرثاً إنسانياً وعزز الحوار بين الأديان

سفير إيطاليا لورينزو موريني يعزي بوفاة بابا الڤاتيكان فرنسيس الأول

السفير القطري علي بن عبدالله آل محمود مقدما واجب العزاء إلى سفير الڤاتيكان المطران يوجين مارتن نوجينت

أسامة ديب

شهدت سفارة الڤاتيكان توافد عدد كبير من السفراء والديبلوماسيين العرب والأجانب المعتمدين لدى البلاد يوم أمس، لتقديم واجب العزاء بوفاة البابا فرنسيس الأول الذي وافته المنية بعد مسيرة استمرت 12 عاما في قيادة الكنيسة الكاثوليكية.

وفي تصريحات أدلى بها على هامش مراسم العزاء، قال سفير الڤاتيكان لدى البلاد المطران يوجين مارتن نوجينت إن «العالم اليوم يلتئم لتكريم إرث البابا فرنسيس، الذي ترك بصمة تشريعية ودينية كبيرة في الكنيسة».

وأشار إلى أن الراحل كان أول بابا من أميركا الجنوبية، وأول يسوعي يتولى الكرسي الرسولي، وأول بابا غير أوروبي منذ قرون، مضيفا: «البابا تميز بحياة بسيطة وانفتاح كبير وارتبط اسمه بقضايا المهاجرين والسجناء، حيث كان يزور سجون روما بانتظام كل يوم خميس، إلى جانب مناشداته المتكررة من أجل إحلال السلام، لاسيما في غزة والشرق الأوسط وأوكرانيا، ما أكسبه احتراما عالميا واسعا».

وأكد نوجينت أن إرث البابا في العالم العربي كان لافتا، حيث عزز الحوار بين الأديان، ووطد العلاقات الإسلامية ـ المسيحية من خلال زيارات بارزة للإمارات والبحرين والعراق، مشيرا إلى أن هذا الإرث يحتاج الى وقت لفهم أبعاده العميقة. كما أوضح أن الإجراءات الخاصة بانتخاب البابا الجديد ستبدأ بعد جنازته المقررة السبت المقبل، من خلال اجتماعات تمهيدية للكرادلة، على أن يعقد الاجتماع الرسمي للانتخاب خلال عشرة أيام من الجنازة، بمشاركة 135 كاردينالا دون سن الثمانين، وسط توقعات بألا تستغرق العملية أكثر من يومين أو ثلاثة.

من جهته، قال السفير الإماراتي د.مطر النيادي إن العالم خسر برحيل البابا فرنسيس شخصية رسخت قيم السلام والتسامح والتعايش، وكان صوتا معارضا للحروب والعنف، مقدما خالص العزاء للمسيحيين في العالم، الذين فقدوا رجل تسامح ودولة، وداعية للتعايش.

كما أعرب السفير العماني د.صالح الخروصي عن حزنه العميق، مشيدا بجهود البابا في التقريب بين الأديان والعمل من أجل السلام العالمي، واصفا إياه بـ «الإنسان المفعم بالإنسانية والتعاطف، وأن الكنيسة والعالم خسروا برحيله شخصية ملهمة، متمنيا أن يسير خليفته على نفس النهج».

وفي السياق ذاته، أكد السفير الروسي فلاديمير جيلتوف أن الطريق لا يزال طويلا بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية، إلا أن الحوار مستمر، معبرا عن أمله في بناء جسور تواصل حضاري وديني بين الطرفين.

وأضاف: «نؤمن بأن القيم الإنسانية تجمع كل المسيحيين، ونحن نسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة لتحقيق السلام، تراعي مصالح الجميع دون تنازلات سياسية».

السفير الإيراني محمد توتونجي فقد وصف البابا الراحل بأنه من أبرز الشخصيات الدينية الشجاعة، مشيرا إلى مواقفه الجريئة في الدفاع عن قضايا الشعوب، خاصة المهاجرين، والقضية الفلسطينية، وأوكرانيا.

ولفت إلى أن البابا انتقد الحضارة الاستهلاكية، وأبدى احتراما كبيرا لإيران وحضارات العالم القديمة، معتبرا رحيله «خسارة لا تعوض في هذه المرحلة العالمية الحساسة».

أما القائم بالأعمال اللبناني أحمد عرفة فقد استذكر مناقب البابا قائلا: «كان رمزا إنسانيا، لاسيما خلال جائحة كورونا عندما صلى وحيدا تحت المطر من أجل الإنسانية»، مؤكدا أن «لبنان يفقد صديقا كان دائم الحضور في صلواته وخطاباته».

من جانبه، قال المطران بدروس مانويليان مطران الأرمن الأرثوذكس في الكويت والدول المجاورة، إن البابا الراحل فتح صفحة جديدة في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، وأسهم في تعزيز الحوار مع الدول الإسلامية، مشددا على أن خسارته ليست مقتصرة على الكنيسة بل تشمل جميع الكنائس.

واختتم القمص بيجول الأنبا بيشوي، راعي كاتدرائية مارمرقس في الكويت، قائلا: «نشارك إخوتنا الكاثوليك الحزن برحيل رمز ديني ووطني عظيم، قضى حياته في الدفاع عن المهمشين والقضايا العالمية، وعلى رأسها فلسطين وأوكرانيا، فرحيل البابا فرنسيس الأول خلف حزنا عالميا عميقا، وترك إرثا إنسانيا وروحيا سيبقى محفورا في ضمير الشعوب والأديان».

خلال حلقة علمية نظّمها معهد الكويت للدراسات القضائية بالتعاون مع جامعة نايف العربية

المستشار الحمدان: المبلِّغ شريكٌ أساسي في كشف الفساد وركيزة بمنظومة النزاهة والشفافية

البنيان: مكافحة الفساد ترتبط بالأمن الوطني ومن الضروري إيجاد تشريعات وطنية ودولية

أسامة أبو السعود

نظّم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية صباح أمس الحلقة العلمية «حماية المبلغ في قانون مكافحة الفساد» والتي تستمر على مدى يومين بمشاركة نخبة من القضاة والأكاديميين والمتخصصين والقياديين في مختلف الجهات الحكومية برعاية وزير العدل المستشار ناصر السميط.

وألقى مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار هاني الحمدان كلمة في افتتاح الحلقة العلمية رحب فيها بالحضور الكبير وفي مقدمتهم ضيوف الكويت رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية د.عبد المجيد البنيان، ومدير المعهد العالي للقضاء بالمملكة المغربية المستشار عبد الحنين التوزاني.

وتابع قائلا «أرحب بكم في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، في افتتاح أعمال الحلقة العلمية التي نلتقي في رحابها تحت عنوان «حماية المبلغ في قانون مكافحة الفساد»، والتي تقام بالتعاون المثمر مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وتحت رعاية وزير العدل المستشار ناصر السميط، داعمين بذلك مسيرة العدالة والنزاهة وتعزيز الشفافية.

وأضاف المستشار الحمدان «تأتي هذه الحلقة العلمية، التي تمتد على مدى يومين، كمنصة إقليمية لتبادل الخبرات والرؤى القانونية والمؤسسية، حول واحدة من القضايا الجوهرية في إطار مكافحة الفساد، ألا وهي حماية المبلغ، باعتباره شريكا أساسيا في كشف الفساد، وركيزة لا غنى عنها في منظومة النزاهة والشفافية». وتابع «ولأن البلاغ عن الفساد لا يمكن أن يتحقق دون وجود بيئة حامية وداعمة للمبلغ، فإننا نولي هذا الموضوع بالغ الأهمية، لما له من انعكاسات على ثقة الأفراد بالمؤسسات وبالتالي تطور وأمن المجتمعات».

واستطرد الحمدان «تتناول هذه الحلقة العلمية باقة محورية من الموضوعات المتخصصة، تبدأ بمفهوم البلاغ عن الفساد والإطار القانوني لحماية المبلغ، ثم يليها حقوق المبلغ وواجباته، وشكل البلاغ وآليات تقديمه، قبل أن نحلل التحديات التي تواجه المبلغ، والدور المحوري الذي تضطلع به المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في هذا الصدد، فضلا عن الدور التوعوي والتأثيري الذي تؤديه وسائل الإعلام، وصولا إلى استعراض النتائج المتوقعة والتوصيات المقترحة».

وزاد بقوله «كما يحاضر في هذه الحلقة العلمية نخبة من الخبراء والمتخصصين من داخل دولة الكويت وخارجها، وبمشاركة خليجية وعربية واسعة ومقدرة، ما يمنح هذه الفعالية بعدا علميا وعمليا مهما، ويعزز من فرص التلاقي البناء وتوحيد الرؤى الإقليمية تجاه هذه القضية».

وأضاف «آمل أن تكون هذه الحلقة العلمية منصة للحوار البناء وتبادل الخبرات، وأن تخرج بتوصيات عملية تسهم في تعزيز بيئة الحماية القانونية للمبلغين، وتدعم الجهود الوطنية والإقليمية في مكافحة الفساد». من جانبه، ألقى رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية د.عبدالمجيد بن عبدالله البنيان كلمة شكر فيها مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية المستشار هاني محمد الحمدان. وتابع قائلا «نحن في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية سعيدون بالعودة مجددا إلى الكويت العزيزة، للمشاركة في تنظيم هذه الحلقة العلمية المهمة حول «حماية المبلغ في قضايا مكافحة الفساد»، بالتعاون مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وأتقدم بالشكر إلى وزير العدل المستشار ناصر السميط، على رعايته الكريمة للحلقة العلمية. وأعرب البنيان عن تقدير الجامعة الكبير للدعم الذي تحظى به من وزارة الداخلية في الكويت، موجها الشكر والتقدير للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف على ما يوليه من اهتمام وعناية بأعمال الجامعة.

وتابع «يأتي تنظيم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لهذه الحلقة، في إطار تعزيز التعاون العربي في المجالات العدلية والقانونية، وضمن سعي الجامعة ـ بصفتها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب والعضو المراقب في مجلس وزراء العدل العرب ـ إلى مكافحة جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية التي تضعها الجامعة ضمن أولوياتها العلمية».

واستطرد د.البنيان «كما دشنت الجامعة مؤخرا، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مركزا متخصصا في مقرها بالرياض، يهدف إلى أن يكون مركز الخبرة الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة، بما يشمل الفساد والجرائم المنظمة والعابرة للحدود، وذلك من خلال الإسهام في بناء سياسات وإستراتيجيات مبتكرة وأكثر تأثيرا، تستند إلى الأدلة وتستجيب للتحديات والتهديدات المستجدة».

وشدد على أن مكافحة الفساد ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الوطني، إذ لا يمكن للمجتمعات أن تنعم بالازدهار والنماء دون أن تكون هناك أجهزة فعالة لإنفاذ القانون، تكون قادرة على مواجهة الفساد، في ظل تشريعات وطنية ودولية تمكن هذه المؤسسات من أداء دورها المنوط بها. وتابع البنيان «ولا يفوتني تأكيد أهمية دور القطاع الأكاديمي الذي يمكنه أن يؤدي دورا فاعلا في تعزيز جهود مكافحة الفساد، من خلال بناء القدرات وإجراء الدراسات التي تدعم اتخاذ القرار وصياغة السياسات الملائمة للمواجهة الفعالة للفساد بجميع أنواعه».

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار هاني الحمدان ورئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية د.عبدالمجيد بن عبدالله البنيان خلال الحلقة العلمية «حماية المبلغ في قانون مكافحة الفساد» (متين غوزال)

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار هاني الحمدان ورئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية د.عبد المجيد بن عبدالله البنيان والسفير المغربي علي ابن عيسى وعدد من الحضور المشارك في الحلقة العلمية

السفير التايلندي: النظام الجديد لا يؤثر على التأشيرات أو الإعفاء منها

تايلند تعتمد بطاقة الوصول الرقمية (TDAC) للمسافرين اعتباراً من مطلع الشهر المقبل

أسامة ديب

كشف سفير مملكة تايلند لدى البلاد إيكابول بولبيبات عن اعتماد إجراءات جديدة لدخول المسافرين إلى تايلند، وذلك اعتبارا من الأول من مايو 2025، في خطوة تهدف إلى تسهيل وتسريع عملية الدخول وتعزيز مستويات الأمان.

وأوضح السفير في تصريح صحافي أن جميع المسافرين غير التايلنديين سيكونون مطالبين بتعبئة «بطاقة الوصول الرقمية التايلندية» (TDAC) عبر الإنترنت، وذلك قبل 3 أيام على الأقل من موعد وصولهم إلى تايلند، سواء كان دخولهم جوا أو برا أو بحرا.

وأشار إلى أن هذا النظام الجديد سيحل محل البطاقة الورقية التقليدية، ما يمثل تحولا كبيرا في آلية الدخول المتبعة، مؤكدا أن الهدف من هذه الخطوة توفير تجربة سفر أكثر سلاسة وكفاءة للمسافرين الدوليين.

السفير التايلندي إيكابول بولبيبات

وشدد بولبيبات على أن بطاقة الوصول الرقمية لا تعد تأشيرة، كما أن النظام الجديد لا يتضمن أي تعديلات على أنظمة التأشيرات الحالية أو على نظام الإعفاء من التأشيرة، إذ تبقى هذه الإجراءات دون تغيير.

ولفت إلى أن تقديم بطاقة الوصول الرقمية إلكترونيا سيسهم في تقليل الوقت والإجراءات عند نقاط الدخول، ويعكس في الوقت نفسه التزام تايلند المستمر بتطوير بنيتها التحتية الرقمية في مجال السفر وتعزيز أمن الحدود.

واختتم تصريحه بدعوة المسافرين إلى الالتزام بالمتطلبات الجديدة ابتداء من 1 مايو المقبل، لضمان دخول سلس وآمن إلى الأراضي التايلندية.

ودعا إلى زيارة الموقع الرسمي للهجرة لتقديم طلب بطاقة TDAC https://tdac.immigration.go.th/arrival-card/#/home

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة إرشادات TDAC: https://tdac.immigration.go.th/manual/en

فرض تأشيرات على الكويتيين الراغبين بزيارة البوسنة والهرسك.. اعتباراً من أول أكتوبر المقبل

أسامة ديب

أصدر مجلس وزراء البوسنة والهرسك قرارا يقضي بفرض نظام التأشيرات على مواطني الكويت اعتبارا من الأول من أكتوبر 2025، وذلك بناء على اقتراح وزارة الشؤون الخارجية، وبالتالي يجب على الراغبين في السفر إلى البوسنة من الكويتيين الحصول على تأشيرة قبل السفر إلى البوسنة والهرسك، ويأتي القرار تماشيا مع الالتزام المعتمد بشأن التدرج في مواءمة التأشيرات مع سياسة الاتحاد الأوروبي.

سعود الصانع: المبلّغ شريك فعال للعدالة في حماية المجتمع وليس خصماً بالدعوى

الجلسة الأولى.. البلاغ أداة أساسية من أدوات العدالة الجنائية

إيمان القطان: التشريعات في الكويت استمدت تأسيسها لمكافحة الفساد من اتفاقية الأمم المتحدة

أسامة أبو السعود

قال المستشار سعود الصانع إن الأنظمة القانونية التقليدية كانت تنظر إلى البلاغ كأداة لإشعار السلطة بوقوع جريمة، وكان البلاغ من غير المجني عليه يرتبط في الغالب بمفهوم «الوشاية»، وهو ما خلق نوعا من التحفظ المجتمعي حول المبلغ، الذي لم يكن يحظى باعتبار اجتماعي، مضيفا «إذ لم تكن ثمة وسائل قانونية تشجع على البلاغ، أو تحمي المبلغ».

وأضاف الصانع في الجلسة الأولى لمؤتمر «حماية المبلغ» التي قدمها المستشار د.محمد مبارك البصمان، أن مفهوم البلاغ تطور بحيث انعكس تطور الأنظمة القانونية على البلاغ كأداة أساسية من أدوات العدالة الجنائية، وأصبحت تنظر إلى المبلغ على أنه شريك فعال للعدالة في حماية المجتمع، وليس خصما في الدعوى، مشيرا إلى التشريعات أصبحت تمنح صلاحية البلاغ لأي شخص علم بوقوع جريمة ولو لم يكن مجنيا عليه، وذلك باعتباره واجبا قانونيا، وهو ما حدا بهذه الأنظمة إلى استحداث وسائل قانونية تشجع على تقديم البلاغ، وتحمي المبلغ.

وبين الصانع أن الفساد يشكل تحديا كبيرا لأي دولة، إذ تمتد مخاطره لتؤثر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديموقراطية، والقيم الأخلاقية، والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة، وسيادة القانون للخطر، مضيفا أنه إزاء قلق المجتمعات من الصلات القائمة بين الفساد، وسائر أشكال الجريمة، خصوصا الجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسيل الأموال، لم يعد الفساد شأنا محليا بل ظاهرة غير وطنية تمس كل المجتمعات، والاقتصادات، ما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمرا ضروريا.

وقال: في 2006/12/4 صدر القانون رقم 47 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتغطي هذه الاتفاقية مجالات عديدة تتعلق بالأحكام العامة، مكافحة الفساد، والتدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات، وآليات التنفيذ، والأحكام الختامية، بينما محليا نصت المادة 222 من القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة بالكشف عن الذمة المالية على اعتبار الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة من جرائم الفساد فضلا عن أية جرائم أخرى بنص علها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد.

من جانبها، تحدثت الأستاذ المشارك بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.إيمان القطان عن «الإطار القانوني لحماية المبلغ»، قائلة ان حماية المبلغين عن جرائم الفساد بدأت في التسعينات نتيجة ظاهرة استمراء الفساد بمعنى ان يتعود المجتمع وجود الفساد، مستشهدة بمقولة أحد الخبراء العالميين الذي ذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية انتشرت ظاهرة تقبل المجتمعات للفساد.

وأوضحت د.القطان أن التشريعات في الكويت استمدت تأسيسها لمكافحة الفساد من الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة، مبينة أن الهدف لأساسي من توفير حماية للمبلغين هو وجود دافع للكشف عن جرائم الفساد دون الحقهم بأي ضرر.